المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي ومعوقاته

م.م. محمد حازم حامد
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

The Intellectual Foundations of Political Moderation and its Obstacles

Assistant Lecturer: Mohammed Hazim Hamid
College of Political Sciences / University of Mosul

المستخلص

أظهر البحث، إن الاعتدال السياسي مِن المفاهيم السياسية المهمة في العصر المعاصر؛ بسبب شدة حاجة الدول والمجتمعات إليه، لذلك تناوله المفكرون والباحثون السياسيون بالدراسة والبحث تنظيراً وتحليلاً، وللاعتدال السياسي مرتكزات فكرية يستند إليها وينطلق منها حتى تتهيأ له بيئة مؤاتية، كما له معوقات فكرية تنقض مرتكزاته وتمنع تحققه، واقتضت الضرورة تقسيم البحث على مبحثين،درس الأول:المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي، وكشف الثاني: المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي.

الكلمات المفتاحية: الاعتدال السياسي، المرتكزات الفكرية، المعوقات.

Abstract:

The current research showed that the political moderation is one of the vital concepts in the contemporary times as countries and societies need it badly. Therefore, thinkers and political scholars tackled this subject theoretically and analytically. Political moderation has intellectual bases on which it rests and from which it starts until it gains a convenient environment and it also encounters intellectual obstacles that breach its bases and prevent fulfilling it. It was necessary to divided the research into two sections; the first dealt with the intellectual pivots of the political moderation and the second tackled the intellectual hindrances of the political moderation.

Keywords: Political Moderation**,** Intellectual Foundations, Obstacles.

المقدمة

يُعَد الاعتدال السياسي مِن المفاهيم السياسية المهمة في العصر المعاصر؛ ذلك بسبب شدة حاجة الدول والمجتمعات إليه، لذلك تناوله المفكرون والباحثون السياسيون بالدراسة والبحث تنظيراً وتحليلاً، وأضحى قضية مركزية تحظى بأولوية فكرية وعناية سياسية، فلا غنى للسياسة عن الاعتدال السياسي، فهو ضرورة سياسية وحاجة اجتماعية, إن الاعتدال السياسي يُلغي نقيضه التطرف السياسي، الذي عانت منه الدول والمجتمعات، لا سيما المجتمعات ذات التعددية الثقافية واللغوية والقومية والدينية، وهي صفة المجتمعات الحديثة والمعاصرة، إذ أدركت هذه المجتمعات ونُظُمها السياسية أنه لا تعايش سلمي ولا اندماج مجتمعي ولا تنمية، وكذلك لا يمكن مغادرة الصراعات والنزاعات إلَّا بالاعتدال السياسي، عبر توفير مرتكزاته الفكرية وتقويض معوقاته, فالاعتدال السياسي لا يعمل في الفراغ، وإنما هو منظومة فكرية وثقافة اجتماعية، لا بد له مِن مرتكزات فكرية يستند عليها وينطلق منها، وهذه المرتكزات تخلق بيئة مؤاتية للاعتدال السياسي، كما أن هذا الاعتدال فكراً وسلوكاً تواجهه معوقات فكرية تُحِدُّ مِن فاعليته وتُفشِل مرتكزاته، مما يؤدي بالنتيجة إلى فشله لينشط التطرف السياسي الذي يُعَد نقيضاً فكرياً له.

أولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناوله الاعتدال السياسي الذي يُعَد ضرورة في العصر المعاصر لا سيما للمجتمعات الخارجة مِن صراع كالعراق؛ لتحقيق التعايش السلمي، عبر توفير مرتكزات الاعتدال السياسي الفكرية وإبطال معوقاته.

ثانياً: إشكالية البحث: يحاول البحث الإجابة عن سؤال مركزي يتمثَّل بماهية مرتكزات الاعتدال السياسي ومعوقاته الفكرية؟.

ثالثاً: فرضية البحث:تنبع فرضية البحث مِن فكرة مفادها: (إن للاعتدال السياسي مرتكزات فكرية يستند عليها، وثمة معوقات فكرية تهدم مرتكزاته، وتمنع تحققه في الدولة والمجتمع).

رابعاً: منهج البحث: بناءً على إشكالية البحث، وانطلاقاً مِن فرضيته، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في فِهم وبحث مرتكزات الاعتدال السياسي ومعوقاته.

خامساً: هيكلية البحث: انتظم البحث في مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، الأول: تناول المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي، أما الثاني: فناقش المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي.

المبحث الأول

المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي

للاعتدال السياسي – الذي يُعرَّف بأبسط صوره بأنه الوسطية السياسية، وهو نقيض التعصب والتطرف السياسي – [١]، مرتكزات فكرية لا بد مِن توافرها لوجوده؛ لأنه يستند عليها وينطلق منها في تحقيق أهدافه وغاياته، فغياب هذه المرتكزات أو فقدان إحداها، ينتج بالضرورة اعتدالاً ضعيفاً أو غير فعَّال، لذلك لا بد على النظام السياسي مِن استجماع المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي وتهيئة البيئة المؤاتية له.

والاعتدال السياسي مفهوم شامل يكون في الفكر والقول، والمشاعر والسلوك الفردي والجماعي، وهو أمر صعب، والالتزام به أصعب [٢]؛ لأنه يتطلب إرادة سياسية تدركه وتمارسه، ويحتاج إلى مرتكزات فكرية، تتفاعل فيما بينها ليظهر هذا الاعتدال فكراً وسلوكاً، وتنعُم الدول والمجتمعات والأفراد بآثاره ونتائجه، وهذه المرتكزات يكمل أحدها الآخر، ويمهد أحدها الطريق للثاني، لذلك تبدو وحدة فكرية متكاملة.

إذ يُعَد الحكم الديمقراطي أحد أبرز المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي، بدونه لا وجود للاعتدال؛ لأن النظام السياسي هو الحاكم للمجتمع والضابط لتفاعلاته السياسية والاجتماعية، وإذا لم تكن السلطة السياسية راغبة في تحقيق الاعتدال السياسي وتأمين مرتكزاته الفكرية، فلا يمكن لهذا الاعتدال أن يتحقق إلَّا بتدخل السلطة السياسية، فالنظام السياسي ينبغي عليه أن يحدد المصلحة العامة ويسعى لتحقيقها وفقاً للمبادئ والقيم التي يؤمن بها المجتمع، لكي يتحصَّل على الشرعية مِن المواطنين [٣]، ومما لا شك فيه إن الاعتدال السياسي يُعَد مصلحة عامة للدولة والمجتمع، فعلى النظام السياسي أن يسعى جاهداً لتحقيقه؛ لأنه بغيابه لا يمكن للمجتمع أن يعيش في سلام وتعايش، بعيداً عن الصراعات والأزمات.

فالتداول السلمي للسلطة ومشاركة المواطنين في الحكم وفي عملية صنع القرار عن طريق الانتخابات، هي مِن أبرز مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي [٤]، وهذا يجعل

---

[١] حيدر الموالي، الاعتدال الفكري ودوره في معالجة جذور العنف والإرهاب، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ٧

[٢] عبد الله محمد فهد وانتصار سامي إبراهيم، نماذج من الاعتدال في خطاب النبي (ﷺ) وأثره في تغيير المجتمع المدني (دراسة موضوعية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العدد (٤)، ٢٠١٨، ص ١٨٣.

[٣] صموئيل هنتجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص ٧.

[٤] صموئيل هنتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، ط ١، ١٩٩٣، ص ٦٤.

الأحزاب والحركات السياسية تأخذ فرصتها في المشاركة في السلطة وفقاً لاستحقاقها الانتخابي، فضلاً عن إعطاء حرية للمواطنين في ممارسة حقوقهم ومعتقداتهم السياسية.

وهذا يبعدهم عن التطرف السياسي أو الشعور بالإقصاء والتهميش، وفي النتيجة يجعل سلوكهم معتدلاً بعيداً عن التطرف السياسي، كما أن الديمقراطية تضمن حقوق الأقلية، فهي تعبير عن إرادة الأغلبية وحقها في الحكم مع احترام حرية الأقلية وحقوقها [١]، فالديمقراطية وسيلة لتحقيق العدالة في المجتمع، عن طريق نظام حكم يقوم على أساس حكم الشعب لنفسه بوساطة ممثلين (نواب) يختارهم بكل حرية [٢]، وهذا يضمن أن تكون الأقلية معتدلة في سلوكها السياسي والاجتماعي؛ لأنها ضمنت حقوقها وحرياتها الأساسية لا سيما الحقوق السياسية، وأدركت أن النظام السياسي يعمل لصالحها، فمِن الضروري أن تتفاعل معه وفقاً للاعتدال السياسي.

كما أن الحكم الديمقراطي يقوم على المواطنة التي تعزز الاعتدال السياسي؛ فمتى ما شعر المواطنون أنهم متساوون في الحقوق والواجبات، وأن السلطة السياسية تعاملهم بطريقة واحدة، فستزول أية نزعات سياسية تطرفية لديهم لا بل إن الأفكار والحركات السياسية المتطرفة ستكون مرفوضة منهم؛ لأنهم يرونها سبباً لخراب المجتمع والدولة، وبهذا سيصبح الاعتدال السياسي ثقافة مجتمعية؛ لأن المواطنة هي العلاقة التأسيسية الحاكمة للنظام السياسي الديمقراطي، والمواطنة تنتج المواطنين الذين هم أفراد متساوون أمام القانون في الحقوق؛ لأنهم متساوون في أداء الواجبات، هذا ما يقتضيه العقد المبرم بين المجتمع والحكومة، فضلاً عن الدستور، لهذا فإن الإنسان يحظى بمركزية في الديمقراطية، فالدولة الحديثة لا تعترف بالأفراد إلَّا بوصفهم مواطنين متساوين أمام القانون، بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية [٣]، وهذا كله يسهم بصورة فاعلة في تعزيز الاعتدال السياسي فكراً وسلوكاً في المجتمع.

---

[١] عادل مهدي، الديمقراطية والثيوقراطية رؤية نقدية، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، ط ١، ١٩٩٨، ص ص ٧-٨.

[٢] محمد عابد الجابري، قضايا الفكر العربي المعاصر العولمة – صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح- الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ص ص ١٦، ٧١- ٧٢.

[٣] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨، ص ص ٢٠- ٢١.

كما يرتكز الاعتدال السياسي على ترسيخ حقوق الإنسان، وهذا يتجسد في الديمقراطية؛ لأنها وسيلة لتكريم الإنسان واعطائه حقوقه وحرياته الأساسية، فضلاً عن صيانة هذه الحقوق والحريات في الحكم والتشريع، وفي المجتمع والحياة [١]، وأهم هذه الحقوق حق الأمن وحق الحرية؛ إذ لا يمكن تصور وجود حياة إنسانية كريمة تترسخ فيها حقوق الإنسان مِن دون الأمن والحرية بصورة متوازنة بينهما [٢]، ومتى ما توافرت للإنسان حقوقه لا سيما الحقوق السياسية والاقتصادية فإنه سيسهم في اعتداله فكرياً وسلوكياً؛ لذلك تحرص النظم السياسية الديمقراطية المعاصرة على إعطاء المواطنين حقوقهم وتعزيزها وتوفير ضماناتها؛ لأن يكونوا معتدلين، في أفكارهم وممارستهم السياسية.

إن الخطاب السياسي والترميزات التي يبثها النظام السياسي تمثِّل مرتكزاً فكرياً ضرورياً للاعتدال السياسي، فيجب أن يكون خطاب السلطة معتدلاً ومرناً وعقلانياً، لا سيما مع الأحزاب والحركات السياسية المتشددة دينياً وأيديولوجياً، واعطائها حقوقها وحرياتها، مِن أجل الاندماج الاجتماعي والتفاعل مع المجتمع والسلطة، تمهيداً لزجها في العملية السياسية ونزع التشدد الديني والسياسي مِن فكرها وسلوكها؛ إذ ستسعى هذه الأحزاب والحركات إلى المحافظة على حقوقها ومصالحها المتحققة وإدامة علاقتها مع المجتمع والدولة [٣]، وبهذا سيفقد تشدُّدها مبرراته ودوافعه، وتتحوَّل ثقافتها مِن المقاطعة إلى المشاركة.

ولا يمكن للاعتدال السياسي أن يتجسد في مجتمع ونظام سياسي دون مرتكز التسامح السياسي وقبول الآخر، فالمجتمع إذا لم يكن متسامحاً في سلوكياته السياسية ومتحلّياً بقيمة التسامح في ثقافته السياسية فإن الاعتدال السياسي لا تكون له بيئة مؤاتية للتغلغل والفاعلية في هذا المجتمع، والتسامح مِن موجبات العقل الإنساني، وهو ضرورة؛ ذلك للمزايا والفوائد المترتبة عليه [٤]، ولا شك أنه مِن أبرزها سيادة قيمة الاعتدال السياسي في الإنسان والمجتمع؛ لأن كل تسامح سياسي يُولِّد اعتدالاً سياسياً، فالعلاقة قائمة بينهما.

---

[١] خالد محمد خالد، الديمقراطية أبداً، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٧٤، ص ص ١٨-١٩.
[٢] زيجمون باومان، الحياة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم هبة رؤوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط ١، ٢٠١٦، ص ٦٣.
[٣] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.
[٤] جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنه، تقديم ومراجعة مراد هبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ٢٣.

فالتسامح السياسي هو الصفح والإحسان والاعتدال السياسي، يقابله التعصب والغلو والتطرف السياسي [١]، وهكذا يتبين إن التسامح السياسي هو نقيض التطرف السياسي، لذلك لا خلاف بين المفكرين والباحثين السياسيين في كون التسامح السياسي قيمة عُليا ومبدأ إنساني وضرورة عقلية وحاجة اجتماعية، لا بد أن يتحلى بها الإنسان والمجتمع، وهو شرط للتعايش السلمي[٢]؛ لأن التسامح يهدف إلى إيجاد صورة مِن الاندماج الاجتماعي بين المكونات المجتمعية بتعدديتها الدينية والثقافية واللغوية والقومية على وفق معايير يتوافق عليها الجميع، بعيداً عن التعصب السياسي [٣]، وتحقيقاً للاعتدال السياسي والوحدة المجتمعية.

أي أن التسامح مرتبط بقبول الآخر المختلف – سياسياً ودينياً وثقافياً وقومياً– والاعتراف به يُعَد مرتكزاً فكرياً أساسياً للاعتدال السياسي؛ لأن الاقصاء والتهميش والاستهزاء بالآخر ورفضه يولِّد ردة فعل لديه، تجعل فكره وسلوكه غير معتدل سياسياً، مما يؤثر في المجتمع ويمنع الاندماج المجتمعي والتعايش السلمي، وبهذا يفقد النظام السياسي والمجتمع استقراره السياسي، وعليه فإنه لا وجود للاعتدال السياسي – فكراً وسلوكاً – دون قبول الآخر والتواصل والتفاعل معه.

واستكمالاً لما تقدم مِن المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي، فإن الحوار والتفاعل السياسي يُعَد مرتكزاً فكرياً بارزاً لا مندوحة عن اغفاله؛ لأن الحوار والتفاعل السياسي يكون مدخلاً للاعتدال السياسي، فمزية الحوار والتفاعل أنه يعطي حقوقاً ويرتب واجبات؛ لأنه يعطي الإنسان حقوقاً في الاعتقاد والرأي السياسي وفي نقد الاعتقاد والرأي السياسي المخالف، ولكن يوجب على الإنسان تقديم الأدلة على اعتقاده ورأيه واحترام المخالف والتعامل معه بإنسانية واعتدال، وهكذا يمثِّل الحوار والتفاعل السياسي واجباً إنسانياً؛ فهو وسيلة لمعرفة الذات والآخر وتطوير العقل وإثراء التجربة السياسية [٤]، وطريق إلى الاعتدال السياسي، فالإنسان والجماعة والحزب كلما تحاوروا فيما بينهم وتفاعلوا سياسياً، اتضحت لهم الرؤيا وبانت لهم حقيقة الاختلاف السياسي، الأمر الذي يوصلهم إلى نتيجة عقلية أنه بدون الاعتدال السياسي لا يمكن للحياة أن تستمر، ولا للمجتمع أن يسوده الأمن والتنمية.

---

[١] شوقي أبو خليل،التسامح في الإسلام(المبدأ والتطبيق)،دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٣، ص ٤٥.

[٢] محمد جديدي،حدود التسامح،مجلة يتفكرون، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث،الرباط، العدد(١)، ٢٠١٣، ص ٢٦.

[٣] ناجية الوريمي، في مفهوم التسامح، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٦، ص ١٢.

[٤] طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت،ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٨- ٣٠.

ولكي تسود ثقافة الاعتدال السياسي في المجتمع، لا بد أن تعزز وسائل الإعلام والتواصل الحديثة الاعتدال السياسي، فهي مصدر أساسي للثقافة السياسية للإنسان والمجتمع، وقوة فاعلة في تكوين الاتجاهات والمواقف السياسية والرأي العام بما تحتويه مِن مضامين ودلالات، وقوة تأثير وفاعلية بوسائل متنوعة [١]، فكلما ركزت هذه الوسائل في برامجها على الاعتدال السياسي وأهميته، وبيّنت التطرف السياسي وخطورته، صنعت رأياً عاماً مقتنعاً بالاعتدال السياسي ونابذاً للتطرف السياسي، شريطة أن يكون ذلك بالدليل والمنطق مخاطباً العقول لإقناعها؛ لأنه متى ما اقتنع المواطن والمجتمع بفكرة معينة ترسخت في ذهنه، وأخذ يدافع عنها ويتمسك بها، لا سيما المجتمعات المعاصرة التي تتأثر كثيراً بوسائل الإعلام والتواصل.

كما تؤدي التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في إشاعة الاعتدال السياسي وجعله ثقافة مجتمعية وإبانة فؤاده للإنسان والمجتمع، لا سيما المدارس والجامعات التي تُعَد مصنعاً للأجيال وتهذيباً للعقول والأفكار السياسية، فعلى هذه المدارس والجامعات أن تبثَّ ثقافة الاعتدال السياسي في مناهجها ومقرراتها الدراسية وفي مؤتمراتها وندواتها العلمية وحلقاتها النقاشية، مِن أجل محاربة التطرف والتعصب السياسي ونبذه فكرياً وبيان سلبياته، وأن هذا الاعتدال شرط مهم للاستقرار السياسي والاجتماعي وللتنمية، وزرع فكرة قبول الآخر المختلف سياسياً ودينياً وثقافياً وقومياً، والتمييز فكراً وسلوكاً بين الاعتدال السياسي المقبول والتطرف السياسي المرفوض [٢]، لإيجاد الاندماج المجتمعي والتعايش السلمي، وبهذا فإن التنشئة الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في الاعتدال السياسي؛ لكونها تعمل في ميدان التربية على ثقافة الاعتدال السياسي لإعداد جيل معتدل سياسياً في فكره وسلوكه.

يتضح مما سبق، إن الاعتدال السياسي هو نتيجة لسبب، فإذا توافرت المرتكزات الفكرية لهذا الاعتدال، فمِن الطبيعي أن يكون هنالك اعتدال سياسي في الفكر والممارسة، والاعتدال السياسي متعلق بصورة أساسية بالسلطة، فالعبْء الأكبر في توفير المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي يقع على عاتقها ويدخل ضمن واجباتها، بوصفها المسؤولة عن إدارة الدولة والمجتمع.

---

[١] محمد حسن العامري وعبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.، ص ص ٥٠-٥١.

[٢] أسامة مرتضى، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٥)، ٢٠١٠، ص ٨١.

المبحث الثاني

المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي

كما أن للاعتدال السياسي مرتكزات فكرية تسهم في تحقيقه، وتهيئ له بيئة مؤاتية، فإن له كذلك معوقات فكرية تنقضه وتهدم مرتكزاته، فيبقى دون أساس فكري، لذلك فإن المعوقات تمنع توافر المرتكزات، وبالنتيجة غياب ثقافة الاعتدال السياسي وتطبيقاته العملية، وبهذه الفكرة فإن معوقات الاعتدال السياسي هي في الوقت ذاته مرتكزات التطرف السياسي، فإذا غاب الاعتدال السياسي حلَّ نقيضه أي التطرف السياسي؛ لأنه بغياب الشيء يحِلُّ نقيضه.

ففي مقدمة المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي، يقع الحكم الاستبدادي؛ لأنه يخلق بيئة مؤاتية للتطرف السياسي مِن جهة ويقصي الاعتدال مِن جهة أخرى، فالنُظُم السياسية المستبدة تتعارض مع النُظُم الديمقراطية، وتضطهد المجتمع، ولا تساعد على التسامح والاعتدال، وإنما تنتج التعصب والتطرف [١]، فالنظام السياسي المستبد ينفرد بالحكم ويحتكر السلطة دون وجود تداول سلمي لها عبر الانتخابات، ولا يسمح للمواطنين بالمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، مما يجعل المواطنين والأحزاب والحركات السياسية تشعر بالقمع والاضطهاد السياسي؛ لأنها لا تأخذ فرصتها في المشاركة أو حتى في المعارضة، ولا تستطيع ممارسة حقوقها ومعتقداتها السياسية، فتبتعد تدريجياً عن الاعتدال السياسي؛ لأنها تعتقد بعدم جدواه، وقد تلجأ إلى التطرف السياسي وسيلة لأخذ حقوقها والدفاع عن كِيانها، وبهذا يتضح أنه لا اعتدال سياسي بدون سلطة سياسية تمارسه أولاً، ثم تعززه في الإنسان والمجتمع.

ومما لا شك فيه إن انتهاك حقوق الانسان وحرياته الأساسية أحد المعوقات الفكرية الرئيسة لعدم الاعتدال السياسي؛ لأن حُكْم الاستبداد وغياب الديمقراطية أي غياب الحقوق والحريات لا سيما الحقوق المدنية والسياسية للمواطن والمجتمع، ينتج إشكاليات فكرية واجتماعية، أبرزها ظاهرة التعصب والتطرف السياسي [٢]، فالإنسان أو الجماعة أو الحزب إذا تعاملت معهم السلطة السياسية بالقمع والاضطهاد ومصادرة الحقوق والحريات لا سيما الحقوق المدنية والسياسية، فمِن المؤكد أن فكرهم وسلوكهم السياسي سيبتعد عن الاعتدال السياسي تدريجياً، ويتجهان نحو التعصب والتطرف.

---

[١] مايكل أنجلو ياكوبوتشي، أعداء الحوار أسباب اللا تسامح ومظاهره، تقديم: أمبرتو إيكو، ترجمة: عبد الفتاح حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٥٠٤.

[٢] محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

كما أن الخطاب السياسي الطائفي يمثِّل معوِّقاً فكرياً بارزاً للاعتدال السياسي؛ فلا وجود للتسامح والاعتدال السياسي بوجود هذه الطائفية، فهي تقوم على التعصب والتطرف السياسي وترفض الحوار وقبول الآخر، لا سيما إذا اقترنت بالنظام السياسي لتسبب إشكالية كبيرة [١]، فالطائفية السياسية لا تتعامل بطريقة متساوية مع الطوائف والمذاهب، فهي تُميِّز طائفة على حساب الطوائف الأخرى، وتعطيها الحقوق والحريات، وتقصي الطوائف الأخرى وتمنعها مِن المشاركة في الحكم، مما يولِّد لديها ردة فعل ويجعلها تنكفئ على ذاتها ويشعرها بالاضطهاد السياسي، وهذا يؤثر في فكرها وسلوكها ويجعله متطرفاً سياسياً وسيلة لحامية كيانها واثبات ذاتها، وبالنتيجة يجعل الاعتدال السياسي بعيداً عنها، فالطائفية السياسية قرينة التعصب والتطرف.

فالتطرف والعنف السياسي يُعَد معوقاً للاعتدال السياسي؛ لأن التطرف في المواقف الفكرية والدينية والثقافية ينعكس بصورة سلبية على الإنسان والمجتمع، ويتجلى ذلك في ممارسة العنف السياسي اتجاه الآخر المختلف سياسياً وفكرياً وثقافياً، ورفضه واقصائه والاستهزاء به، ومنعه مِن ممارسة حقوقه وحرياته السياسية، وهذا يولِّد ردة فعل لدى الآخر وإمكانية جعله متطرفاً سياسياً في فكره وسلوكه، وبالنتيجة غياب ثقافة الاعتدال السياسي عن الإنسان والمجتمع والنظام السياسي كذلك [٢]، وسيادة التطرف السياسي بوصفه النقيض الفكري له، فالاعتدال والتطرف السياسي في صراع فكري، ولا بد لأحداهما أن يسود فكراً وسلوكاً.

والجدير بالذكر، إن التطرف السياسي هو صناعة إنسانية ليس بالصفة الوراثية وإنما صفة اجتماعية مكتسبة كحال الصفات الإنسانية الأخرى، كذلك فإن علاجه والوقاية منه صناعة إنسانية أيضاً، تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ ووسائل وآليات وبرامج لوقاية الإنسان والمجتمع منه، وإحلال صفة الاعتدال السياسي بدلاً عنه [٣]، فالصفات الإنسانية المتناقضة تزيح إحداها الأخرى، فالسلطة السياسية عليها العمل على إزاحة التطرف وإحلال الاعتدال.

---

[١] عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وببروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢، ص ص ١٢٣-١٢٤.

[٢] طارق عبد الحافظ الزبيدي، الحوار الفكري البنَّاء مرتكزاً للاعتدال في العراق المعاصر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، ٢٠١٨، ص ١١٦.

[٣] علي عباس مراد، التطرف صناعة إنسانية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٧-٣٨)، ٢٠١٤، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.

ويرتبط التطرف السياسي بالعنف السياسي في إعاقة الاعتدال السياسي كذلك، والسبب في ذلك؛ لأن هدف العنف السياسي هو نفي الآخر وتدميره ومحاولة القضاء عليه واقصائه مِن الحياة السياسية، ومنع أي حوار أو تسامح معه [١]، ويوجد العنف السياسي كلما وُجِد القمع والاستبداد والاضطهاد السياسي يقابله عجز عن مواجهته، لهذا يُعَد العنف السياسي صورة مِن صور التنازع والتعارض والصراع بعيداً عن التقارب والتفاهم والحوار [٢]، فكل عنف سياسي هو تطرف سياسي وينتج تطرفاً سياسياً مضاداً يُوصف بأنه ردة فعل مِن الآخر لحماية ذاته، وهكذا فإن العنف السياسي قرين التطرف السياسي، وعلى تضاد مع الاعتدال السياسي.

ويتكامل التعصب السياسي ورفض الآخر مع التطرف السياسي في إعاقة الاعتدال السياسي في الإنسان والمجتمع؛ لأن المتعصب سياسياً في رؤيته إلى الآخر، سيرفض فكر هذا الآخر المختلِف سياسياً ودينياً وثقافياً وفكرياً، ولا يعترف بوجوده وكِيانه، ولا بحقوقه وحرياته، بل قد يمارس العنف السياسي ضده، وبالنتيجة غياب التسامح والتعايش السلمي، وهذا يمثِّل تحدياً معيقاً للاعتدال السياسي لدى الإنسان والمجتمع [٣]؛ لأن التعصب السياسي هو نقيض التسامح، وهو ضد الطبيعة الإنسانية وعدوها، فإذا كان التسامح هو السلام بين البشر جميعهم فإن التعصب السياسي هو الحرب والقتل [٤]، وبهذا يُعَد التعصب السياسي معوِّقاً فكرياً رئيساً للاعتدال السياسي.

فكرة رفض الآخر المختلِف وعدم التفاعل معه، تعيق الاعتدال السياسي؛ لأنها تتسبب في قطيعة مجتمعية وانغلاق فكري، مما يدفع الآخر إلى العزلة، وتغيير فكره وسلوكه، لا سيما إذا تحولت ثقافة رفض الآخر إلى ثقافة اجتماعية وانتهاك ثوابت الآخر وإشاعة كراهيته، ومحاولة إلغائه [٥]، فالمتطرف سياسياً يتمسك برأيه ومواقفه ويتعصب لها، وينغلق على ذاته ويتقيد بفهمه، ولا يعترف بوجود الآخرين أو بحقهم في الاختلاف السياسي، ويرفض التفاعل

---

[١] سلمى بالحاج مبروك، أصول العنف مقاربة من أجل فهم ظاهرة العنف وميكانيزماتها، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٨، ص ٣.

[٢] إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ١٢.

[٣] جاسم محمد عبد الكريم وناهدة محمد زبون، مفهوم الاعتدال في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠١٨، ص ٢٨١.

[٤] فولتير،رسالة في التسامح،ترجمة:هنرييت عبودي،دار بيترا للنشر والتوزيع، دمشق،ط١،٢٠٠٩،ص ١٧٦.

[٥] ممدوح الشيخ، ثقافة قبول الآخر، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط ١، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

معهم عن طريق الحوار العلمي لمعرفة ما لديهم مِن آراء ومواقف ووجهات نظر سياسية، وصولاً إلى اختيار الأصلح تحقيقاً للمصلحة العامة [١].

فالسببان الرئيسان في إشاعة التعصب السياسي للإنسان أو لمكوّن اجتماعي معين، هو الشعور بالخوف لعدم اندماج المجتمع وتفاعله مع هذا المكون، لكون ثقافة المجتمع لا تتقبل إلَّا ثقافة الأغلبية وتقصي ما سواها، والسبب الثاني: غياب الأمن الجماعي، عندما يتهدد الكيان المادي أو المعنوي للمكون، وتضيع حقوقه وحرياته، فيظهر التعصب السياسي فكراً وسلوكاً ردة فعل اتجاه الواقع، ووسيلة للمواجهة والدفاع عن الكينونة الذاتية [٢]، وهذا كله يعيق الاعتدال السياسي ويمنع تحقيقه؛ لأن المتعصب السياسي ينظر إلى الآخر المختلِف سياسياً وفكرياً، وكأنه عدو أو خصم أو مصدر تهديد للذات والهوية، وليس بوصفه تعددية سياسية وثقافية ومصدراً للثراء الفكري والتفاعل السياسي والاجتماعي [٣].

وتمثِّل وسائل الإعلام والتواصل الحديثة أحد أبرز المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي، إذا ما استُخدمَت بطريقة تشجع على التعصب والتطرف السياسي، ورفض الاتجاهات والمعتقدات المخالفة أو المغايرة، فضلاً عن رفض الآخر واقصائه، وبثِّ رسائل سياسية تستبطن اتهامات وتشويه للأفكار والأحزاب والحركات السياسية، فهذا يترك تأثيره البالغ في الشباب والناشئين، ويجعل فكرهم وسلوكهم السياسي متطرفاً بعيداً عن الاعتدال السياسي، لما تعرضه مِن مادة إعلامية مليئة بالتشويق والمتعة الفنية وملفتة للانتباه، معتمدة على التقنية الحديثة والاحترافية، مما يجعلها تؤثر في الأفكار والسلوكيات السياسية، لا سيما وسائل الإعلام والتواصل التي تروج لأحزاب وحركات سياسية [٤].

يتبيَّن مما سبق، إن المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي، تمنع الاعتدال لتنتج التطرف السياسي فكراً وسلوكاً؛ لأنها تُعَد بيئة مؤاتية وتُهيئ واقعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، له القابلية على إنتاج التطرف السياسي، ولا يمكن القضاء على التطرف السياسي إلَّا بمنع مسبباته الفكرية، وتحقيق بيئة مؤاتية للاعتدال السياسي بإيجاد مرتكزاته الفكرية, وهكذا فإن

---

[١] يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، دار الشروق،القاهرة،ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٥.
[٢] طارق البشرى، الحوار الإسلامي العلماني، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦، ص ص ٥٧-٦٠.
[٣] عماد عبد الغني، العوامل الاجتماعية والسياسية المساهمة في نشوء التطرف الديني، في: مجموعة مؤلفين، جماعات العنف التكفيري الجذور، البنى، العوامل المؤثرة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠١٦، ص ٨٣.
[٤] سعيد بحير، الشروط النفسية والتربوية للإعلام الديني في العالم الإسلامي، مجلة ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد (١٣)، ٢٠١٥، ص ٤٠.

للاعتدال السياسي مرتكزات ومعوقات فكرية، فالمرتكزات تحفِّز الاعتدال، أما المعوقات فهي كوابح له، ويمكن إبانة مرتكزات الاعتدال السياسي ومعوقاته في المخطط الآتي:

مخطط

المرتكزات والمعوقات الفكرية للاعتدال السياسي

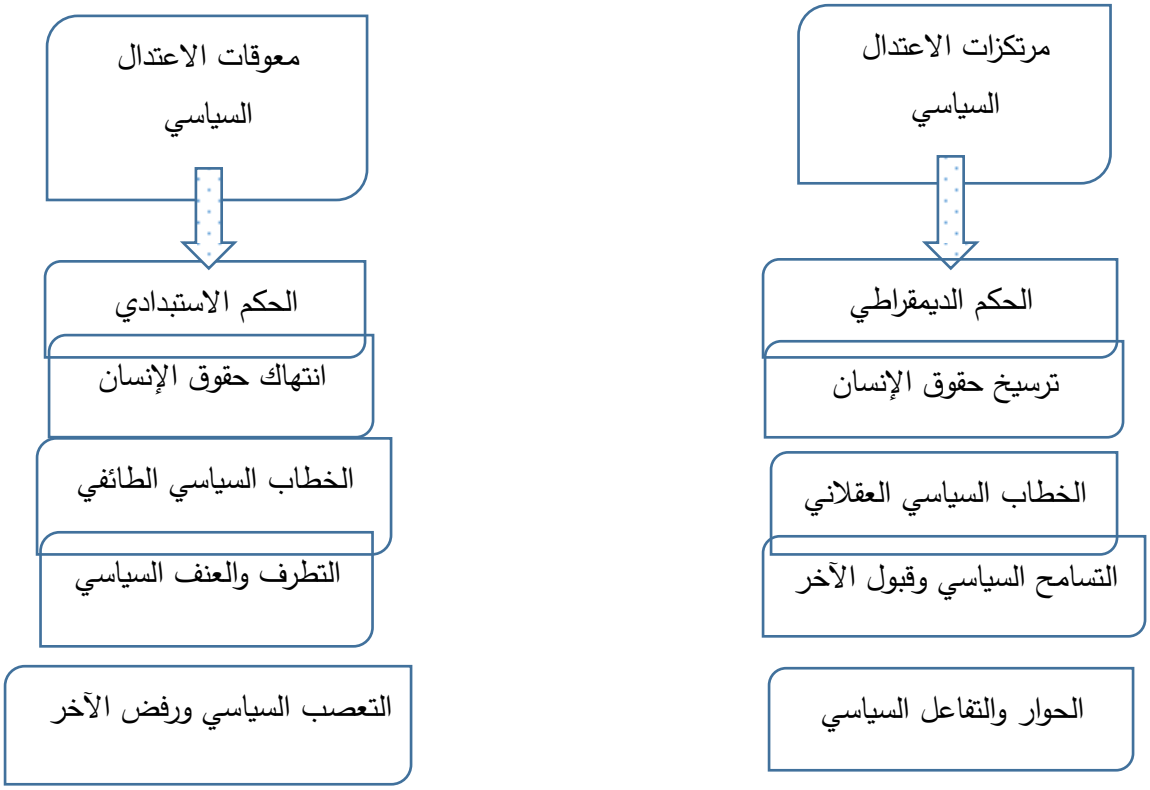

المصدر: المخطط مِن إعداد الباحث.

الخاتمة

يُعَد الاعتدال السياسي ضرورة فكرية وحاجة إنسانية، وللاعتدال السياسي مرتكزات فكرية لا بد مِن توافرها لوجوده؛ لأنه يستند عليها وينطلق منها في تحقيق أهدافه وغاياته، فغياب المرتكزات الفكرية للاعتدال أو فقدان إحداها، ينتج بالضرورة اعتدالاً سياسياً ضعيفاً أو غير فعَّال، لذلك لا بد مِن استجماع المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي وتهيئة البيئة المؤاتية له.

وأهم المرتكزات الفكرية لهذا الاعتدال هي: الحكم الديمقراطي، ترسيخ حقوق الإنسان، الخطاب السياسي العقلاني، التسامح السياسي وقبول الآخر المختلِف دينياً وسياسياً وثقافياً وقومياً، الحوار والتفاعل السياسي, كما أن للاعتدال السياسي مرتكزات فكرية تحققه، وتهيئ

له بيئة مؤاتية، فإن له كذلك معوقات فكرية تنقضه وتهدم مرتكزاته، فيبقى دون أساس فكري، لذلك فإن المعوقات تعيق توافر المرتكزات، وبالنتيجة غياب ثقافة الاعتدال السياسي وتطبيقاته العملية، وبهذه الفكرة فإن المرتكزات الفكرية للاعتدال السياسي هي في الوقت ذاته مرتكزات للتطرف السياسي، فإذا غاب الاعتدال السياسي حلَّ التطرف السياسي.

وأهم المعوقات الفكرية للاعتدال السياسي، هي: الحكم الاستبدادي، انتهاك حقوق الانسان، الخطاب السياسي الطائفي، التطرف والعنف السياسي، التعصب السياسي ورفض الآخر، وبهذا فقد برهن البحث على صحة فرضيته.

وقد توصل البحث إلى استنتاجات، أهمها:

١- إن الاعتدال السياسي منظومة متكاملة، تتجلى أبرز مرتكزاته الفكرية بالديمقراطية، على حين تتجلى أبرز معوقاته الفكرية بالاستبداد، فالاعتدال السياسي مرهون بالسلطة السياسية في الأصل.

٢- يتوجب على السلطة السياسية السعي لتوفير المرتكزات الفكرية للاعتدال؛ ليتحقق في الدولة والمجتمع، وأن تنقض المعوقات الفكرية للاعتدال؛ للابتعاد عن التطرف وحماية المجتمع والدولة مِن مخاطره، وهذا لا يعفي المجتمع مِن دوره في تحقيق الاعتدال السياسي.

المصادر

أولاً: الكتب:

١- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥.
٢- جون لوك، رسالة في التسامح، ترجمة: منى أبو سنه، تقديم ومراجعة مراد هبه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧.
٣- حيدر الموالي، الاعتدال الفكري ودوره في معالجة جذور العنف والإرهاب، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥.
٤- خالد محمد خالد، الديمقراطية أبداً، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٩٧٤.
٥- زيجمون باومان، الحياة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، تقديم هبة رؤوف عزت، الشبكة العربية للأبحاث، بيروت، ط ١، ٢٠١٦.
٦- شوقي أبو خليل، التسامح في الإسلام (المبدأ والتطبيق)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
٧- صموئيل هنتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الكويت، ط ١، ١٩٩٣.
٨- ـــــ النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،ترجمة:سمية فلوعبود،دار الساقي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣.
٩- طارق البشرى، الحوار الإسلامي العلماني، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٩٩٦.
١٠- طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠١٣.
١١- عادل مهدي، الديمقراطية والثيوقراطية رؤية نقدية، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، ط ١، ١٩٩٨.

١٢- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
١٣- عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧.
١٤- عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وببروز الطائفية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢.
١٥- مجموعة مؤلفين، جماعات العنف التكفيري الجذور، البنى، العوامل المؤثرة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠١٦.
١٦- فولتير، رسالة في التسامح، ترجمة: هنرييت عبودي، دار بيترا للنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ٢٠٠٩.
١٧- مايكل أنجلو ياكوبوتشي، أعداء الحوار أسباب اللا تسامح ومظاهره، تقديم: أمبرتو إيكو، ترجمة: عبد الفتاح حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠.
١٨- محمد حسن العامري وعبد السلام محمد السعدي، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
١٩- محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠.
٢٠- ـــــ قضايا الفكر العربي المعاصر العولمة – صراع الحضارات- العودة إلى الأخلاق- التسامح- الديمقراطية ونظام القيم- الفلسفة والمدنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧.
٢١- ممدوح الشيخ، ثقافة قبول الآخر، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط ١، ٢٠٠٧.
٢٢- يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف،دار الشروق،القاهرة،ط ١، ٢٠٠١.

ثانياً: الدوريات:

١- أسامة مرتضى، دور الجامعات في تعزيز ثقافة الحوار وبناء الوحدة الوطنية في العراق، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٥)، ٢٠١٠.
٢- جاسم محمد عبد الكريم وناهدة محمد زبون، مفهوم الاعتدال في الفكر السياسي الإسلامي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٦)، ٢٠١٨.
٣- سعيد بحير، الشروط النفسية والتربوية للإعلام الديني في العالم الإسلامي، مجلة ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد (١٣)، ٢٠١٥.
٤- طارق عبد الحافظ الزبيدي، الحوار الفكري البنَّاء مرتكزاً للاعتدال في العراق المعاصر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لجامعة الأنبار، ٢٠١٨.
٥- عبد الله محمد فهد وانتصار سامي إبراهيم، نماذج من الاعتدال في خطاب النبي (ﷺ) وأثره في تغيير المجتمع المدني (دراسة موضوعية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، العدد (٤)، ٢٠١٨.
٦- علي عباس مراد، التطرف صناعة إنسانية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٣٧-٣٨)، ٢٠١٤.
٧- محمد جديدي، حدود التسامح، مجلة يتفكرون، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، العدد (١)، ٢٠١٣.

ثالثاً: الدراسات:

١- سلمى بالحاج مبروك، أصول العنف مقاربة من أجل فهم ظاهرة العنف وميكانيزماتها، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٨.
٢- ناجية الوريمي، في مفهوم التسامح، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، ٢٠١٦.